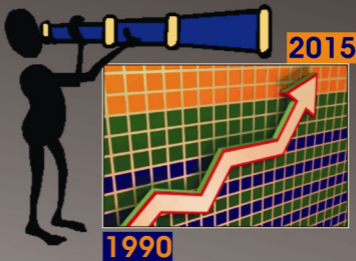




National Coalition for the Global Call to Action
against Poverty - Palestine



MDGs in the Palestinian context :

Attainment Possibilities & difficulties?

2007

الائتلاف الوطني للنداء العالمي لمكافحة الفقر - فلسطين



الأهداف الألفية للتنمية في السياق الفلسطيني

الإمكانيات والمعوقات؟

2007

الفهرس

<u>الموضوع</u>	<u>الصفحة</u>
الملخص التنفيذي	4
مقدمة: نظرة عامة على أهداف الألفية للتنمية	8
مؤشرات التنمية الألفية (MDGs) في فلسطين، لمحة إحصائية ماهر صبيح/الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني	13
تقييم المرحلة السابقة والتوجهات المستقبلية نحو العمل على أهداف الألفية للتنمية في فلسطين عامر نور/وزارة التخطيط	21
الدور المنوط بمؤسسات المجتمع المدني في حملة الأهداف الألفية للتنمية د. حمدي الخواجا/مركز الديمقراطية وحقوق العاملين في فلسطين	37
ملحق: أعضاء/حلفاء الائتلاف الوطني للنداء العالمي لمكافحة الفقر - فلسطين	41

© حقوق الطبع والنشر والتوزيع محفوظة 2007

الائتلاف الوطني للنداء العالمي لمكافحة الفقر-فلسطين

سكرتاريا الائتلاف: مركز الديمقراطية وحقوق العاملين في فلسطين DWRC

المقر الرئيس

رام الله- شارع الإرسال، حي المصايف، رام الله ص.ب 876.

تلفون: 0097222952608/2952718/2964997/2964998

فاكس: 0097222952985

البريد الإلكتروني: info@dwrc.org

صفحة الانترنت: <http://www.dwrc.com>

فرع غزة

غزة- النصر- عمارة حبوب، ص.ب 5251 غزة

فاكس: 009728253010

تلفون: 009728253011

البريد الإلكتروني: gaza@dwrc.org

تم إصدار هذه المادة على نفقة مؤسسة اكسفام/نوب

الملخص التنفيذي

تشكل أهداف الألفية للتنمية الشغل الشاغل للمخططين وصناع السياسات في كثير من دول العالم، إلا أن الاهتمام بها في المنطقة العربية كان ضعيفا إلى حد كبير. أما في فلسطين فقد تم في العام 2005 العمل على البدء برسم الخطوط العامة للعمل على هذه الأهداف، سرعان ما اضمحلت تلك المحاولات إلى الحد الأدنى، وذلك بعد ما شهدته الأراضي الفلسطينية من أزمات في العام 2006 وحتى اليوم.

قام الائتلاف الوطني للنداء العالمي لمكافحة الفقر، بالتعاون مع شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية وحملة الأمم المتحدة للألفية، بتنظيم مؤتمر على مدى يومين لإعادة إحياء التفكير بهذه الأهداف ومناقشة العمل عليها في ظل عدم الاستقرار السياسي الذي تعاني منه الأراضي الفلسطينية، إلا أنه أجل بسبب الأحداث التي شهدتها غزة وادت إلى استيلاء حركة حماس على السلطة هناك بالقوة.

إن أوراق العمل المنشورة هنا هي أوراق تم تحضيرها من قبل أصحابها مشكورين لتوزع في المؤتمر المذكور، إلا أنه بسبب تأجيل المؤتمر وعدم تحسن الظروف لعقده، تم نشرها في هذا الكتاب، الذي نتمنى أن يشكل بادرة أولى نحو العمل على نشر المزيد حول أهداف الألفية للتنمية.

تحتوي المقدمة على نظرة عامة على أهداف الألفية للتنمية من حيث ارتباطها بالمحاولات التنموية التي سبقت إعلان الألفية في عام 2000 من قبل الأمم المتحدة. وأيضاً تبين الخطوات التي من الممكن التقدم بها للعمل على حملة المؤشرات الألفية للتنمية.

الورقة الأولى تركز على عرض الخطوات التي قام بها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني باتجاه نشر بيانات لمؤشرات الألفية بالرغم من عدم المحاولة باتجاه توطين هذه الأهداف، وتعرض الورقة أهم التقدم على هذه المؤشرات منذ بدء العملية الإحصائية في العام 1995. إلا أنها تؤكد على أهمية تضافر الجهود الفلسطينية نحو توطين هذه المؤشرات، وتخلص الورقة إلى الآتي:

1. نتيجة لعدم توطين مؤشرات التنمية الألفية فان فلسطين تقوم بالتقييم بناء على الأهداف والمؤشرات الدولية.
2. ان يتم البدء بتوطين أهداف التنمية الألفية في فلسطين، بأسرع وقت ممكن، بحيث يتم إعادة النظر بالإطار والأهداف والمؤشرات بما يعكس الخصوصية والأولوية الفلسطينية.
3. ان يتم إصدار تقرير التقدم سير العمل في أهداف التنمية الألفية في فلسطين في موعد محدد في كل عام، وان تكون السلطة الوطنية الفلسطينية هي المسؤولة عن إعداد التقرير على ان يتم التشاور مع مؤسسات الأمم المتحدة العاملة في فلسطين.
4. ان يكون هناك مشاركة أوسع من قبل مؤسسات المجتمع المدني في جميع مراحل العمل الخاصة بأهداف التنمية الألفية، من حيث التوطين والمشاركة في إعداد تقرير تقدم سير العمل.
5. ان يتم زيادة الوعي الوطني بمؤشرات التنمية من خلال إعداد نشرات تعريفية بها وتعميمها على المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، ومن خلال عقد ورش عمل حولها لذوي العلاقة.
6. ان يتم تدريب الكوادر الوطنية التي يتوقع منها العمل على توفير متطلبات تحقيق الأهداف.
7. ان يتم تسكين المؤشرات في برامج عمل المؤسسات الحكومية وغير الحكومية.

الورقة الثانية بعنوان تقييم المرحلة السابقة والتوجهات المستقبلية نحو العمل على أهداف الألفية للتنمية في فلسطين، أشارت إلى أهم الخطوات التي تم العمل عليها خدمة لأهداف الألفية للتنمية بالرغم من أن الأرض الفلسطينية المحتلة، كمنطقة وكشعب، تعيش تحت الاحتلال وفي ظروف نزاع متواصل ومستقبل يكتنفه الغموض في حين أن آفاق قيام الدولة الفلسطينية الكاملة لا تزال هدفاً غير منجز.

وتؤكد الدراسة على ان هذا الغموض في المجال السياسي يفرض تحديات أمام إمكانية بناء إسقاطات ونموذج لمسيرة التقدم المتوقعة حتى العام 2015، والذي يمثل المحطة الزمنية لغالبية الاستراتيجيات الوطنية القائمة على الأهداف الإنمائية للألفية.

ومع ذلك فقد قامت وزارة التخطيط والمؤسسات والجهات المعنية بتبني الخطة متوسطة المدى 2004-2006، والتي تتمتع بمرونة عالية بسبب الظروف والمتغيرات السياسية المحيطة، وتم تبني آلية لمراجعة الخطة بشكل سنوي وعند مراجعتها في نهاية العام 2004 أخذت بعين الاعتبار الأهداف الإنمائية للألفية. ثم صدرت الخطة متوسطة المدى 2005 - 2007 والتي كانت أكثر استجابة للأهداف الألفية.

وقد أوصت اللجنة التوجيهية الوطنية الفلسطينية لأهداف الألفية في اجتماعها الثاني لمجلس الوزراء بتبني أهداف ومؤشرات التنمية الألفية. وبتاريخ 2005/9/20 تبنى مجلس الوزراء الفلسطيني الأهداف الألفية للتنمية.

في نهاية العام 2005 تم إعادة تقييم الخطة آخذة بعين الاعتبار التغيرات السياسية، وأهمها الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة، وعودة أراضي القطاع للسيطرة الفلسطينية وقرار مجلس الوزراء تبني الأهداف الألفية للتنمية. وبعد ذلك صدرت الخطة 2006 - 2008 وكانت أكثر انسجاماً مع أهداف الألفية بل شاملة لمعظم أهداف الألفية ومؤشراتها حسب ما اتفق عليها دولياً، إلا أن الخطة حددت مجموعة من الأولويات ذات العلاقة بالظروف الخاصة التي تمر بها الأراضي الفلسطينية الناجمة عن الاحتلال وسياساته التدميرية.

إلا أن الظروف السياسية السائدة وفرض الحصار الاقتصادي والمالي والسياسي على الشعب الفلسطيني منذ مطلع هذا العام حالت دون تنفيذ الخطة حتى الآن، وبات التركيز في عمل السلطة الوطنية الفلسطينية على دعم المشاريع ذات الطابع الاغاثي الطارئ.

أما الورقة الثالثة والأخيرة فإنها قامت بإعطاء صورة عن دور المجتمع المدني في المنطقة العربية عموماً وفي فلسطين خصوصاً من حيث علاقة مؤسسات المجتمع المدني بحملة أهداف الألفية للتنمية. وخلصت الدراسة إلى أن دور المجتمع المدني في اللجنة الوطنية لأهداف الألفية كان محدوداً على جميع الصعد، والامر وراء ذلك يعود إلى أسباب ذات علاقة بضعف التنسيق المشترك بين المجتمع المدني الفلسطيني وغياب رؤاه التنموية على صعيد الوطن. حيث قلبه هي تدخلات المجتمع المدني في السياسة العامة للسلطة، ولكن كثيرة هي

المشاريع الخدماتية التي ينفذها المجتمع المدني على الأرض. وبينهما غاب العمل المدني المشترك. كل ذلك انعكس بشكل كبير على دور المجتمع المدني في صنع القرار ومن ذلك الخطط المستقبلية وعلى رأسها التي لها علاقة بأهداف الألفية للتنمية.

فبجانب الدعوة إلى بناء مجتمع مدني فلسطيني فاعل ومؤثر في التخطيط الاستراتيجي على الأصعدة الاجتماعية والاقتصادية، مطلوب من السلطة الوطنية الفلسطينية الاعتراف بشراكة حقيقية مع المجتمع المدني الفلسطيني لتخطي العقبات وبناء الذات الفلسطيني.

اما على صعيد الاهداف الالفية للتنمية فمطلوب عدد من الخطوات المطلوبة من المجتمع المدني الفلسطيني وعلى رأسها تشكيل لجنة وطنية هدفها تفعيل المشاركة في السياسات العامة والخطط المستقبلية ومنها اللجنة الوطنية لأهداف الألفية.

مقدمة

نظرة عامة على أهداف الألفية للتنمية

انبثقت أهداف الألفية للتنمية عن إعلان الألفية خلال القمة العادية للأمم المتحدة في نيويورك في شهر ايلول من العام 2000، حيث اجتمع ممثلون عن 191 دولة، صادقوا بالإجماع على مضمون الإعلان، على التزام دولهم بشراكة عالمية غايتها محاربة الفقر، وتحسين الخدمات الصحية، والنهوض بالتعليم واحترام حقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، والحماية البيئية.

ومن اجل حث كل الدول على الالتزام بأهداف الألفية والتأثير عليهم في تبني هذا التوجه والسير وفقه، تم تشكيل مجموعة عمل تضم عشر فرق، وأمانة/سكرتاريا، وعددا كبيرا من الخبراء من الأوساط الأكاديمية والمنظمات الدولية وهيئات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية، اسند إليها دور المتابعة والتقييم الدوري لمدى تحقيق أهداف الألفية للتنمية. وتم تحديد سنة 2015 كسقف لتحقيق هذه الأهداف مع اعتبار سنة 1990 كسنة أساس.

وأهداف الألفية للتنمية ليست جديدة، فقد كانت هذه الأهداف موجودة في الجزء الأكبر من التسعينات كنتائج لمؤتمرات القمم العالمية، والمؤتمرات العالمية للأمم المتحدة، بدءاً من مؤتمر قمة الطفولة في عام 1990. حيث جوانب كثيرة من هذه المؤتمرات والقمم تجلت في إعلان الألفية، التي حولت فيما بعد لتشكّل مجموعة من الأهداف والغايات والمؤشرات، هدفها إعطاء معلومات كمية لعدد من المواضيع الدالة لانجازات الدولة التنموية في مواضيع مختلفة من جهة، وخطّة هذه الدولة لنفس المواضيع حتى العام 2015.

وكما وضحنا فان أهداف الألفية للتنمية نشأت من القرارات المحددة المتصلة بالتنمية والواردة في إعلان الألفية. مثلاً جاء في هذا الإعلان التالي:

“لن ندخر جهداً لتحرير إخواننا في البشرية، من الرجال والنساء والأطفال، من أحوال الفقر المدقع البشعة والتي تسلب الإنسان من إنسانيته، والتي يتعرض لها حالياً ما يزيد على بليون من البشر. ونحن ملتزمون بتحويل الحق في التنمية إلى واقع للجميع وبتحرير كامل الجنس البشري من العوز.”

وتحول هذا إلى الهدف الأول، وهو القضاء على الفقر المدقع والجوع. وهكذا تم تحويل إعلان الألفية لثمانية أهداف، يتم قياسها من خلال 18 غاية، والتي أيضا تقاس بـ 48 مؤشر.

ولا تتسم هذه الأهداف والغايات والمؤشرات المتصلة بها، بأنها مناسبة لسد كل حاجة وطنية، ولكنها تمثل أفضل حل توفيقي عالمي أمكن الوصول إليه. فالشيء المهم جداً فيما يتعلق بهذه الأهداف هي أنها تعين بعبارات محددة ما يلزم تحقيقه في إطار زمني معين.¹

أما المؤشرات التي هي بالأساس أدوات لقياس التقدم المحرز نحو بلوغ الغايات، فإنها بعبارة أخرى تدرس مدى فاعلية المدخلات والعمليات التي حددتها الدولة حتى العام 2015.²

الإستراتيجية المستندة إلى أهداف الألفية³

أهداف الألفية هي أهداف بعيدة المدى، ويجب ان يجري ادراجها في إطار الاولويات التنموية الوطنية ذات الطبيعة الاستراتيجية. كما وان تحقيق الاتساق بين الاستراتيجية الوطنية وبين اهداف الألفية يتطلب القيام بخمس خطوات: أولها لها طابع منهجي، تليها اربع خطوات عملية؛ ولكن الخطوة الاخيرة فقط تتعلق بتقدير الكلفة وبمصادر التمويل ولا سيما مساعدات التنمية الاجنبية.

وفيما يلي هذه الخطوات الخمس

➤ وضع تصور رؤيوي (او الرؤية): ما هو موقع أهداف الألفية بالنسبة لخطة التنمية الوطنية.

¹ انظر: الأمم المتحدة والأهداف الإنمائية للألفية: إستراتيجية أساسية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حزيران/يونيو، 2002

² انظر "مؤشرات لرصد الأهداف الإنمائية للألفية: التعاريف، والمبررات، والمفاهيم، والمصادر"، الأمم المتحدة، نيويورك، 2003.

³ مادة طورت لدورة حول المؤشرات عقدت في المغرب خلال العام 2006 شارك فيها أكثر من 32 شخصا من المنطقة العربية بما فيها فلسطين.

- تكييف الغايات (والاهداف) العالمية وجعلها حساسة للظروف الوطنية (ما يسمى بتوطين الأهداف): حيث أهداف الألفية للتنمية ليست مقياسا غير قابل للتغيير، بل بالعكس على الدول التأكد من أن المؤشرات تنطبق على احتياجاتها، وقد تخرج بمؤشرات مختلفة تماما عما صدر من إعلان الألفية.
- تحديد أهداف وسيطة قابلة للمساعدة السياسية: أي انها قابلة للقياس ومن ثم تحديد مستوى التقدم
- ترجمة الغايات (والاهداف) الى برامج عمل وسياسات محددة لمدة سنتين او ثلاث سنوات.
- تقدير كلفة هذه البرامج والسياسات، واستخدام ذلك في مناقشة ووضع الموازنة السنوية، وفي التفاوض على مساعدات التنمية مع الجهات المانحة.

الخطوة الأولى: الرؤية

أهداف الألفية: اطار عام...أم أولويات؟

في الدول الأقل نموا، حيث نسبة الفقر مرتفعة، وحيث مؤشرات التعليم والصحة منخفضة، يمكن لأهداف الألفية ان تشكل الاطار العام لخطة التنمية الوطنية. ولكن في دول نامية اخرى قد تظهر مشكلات من نوع اخر بجانب مشكلات الفقر، ففي هذه الحالة تقوم هذه الدول بوضع خطط متصلة جزئيا مع أهداف الألفية للتنمية كما جاءت. فمثلا في فلسطين هناك أهمية لخطط مكافحة الفقر بسبب ارتفاع نسبة الفقر، ولكن هناك اهتماما اقل بمكافحة الجوع والمالاريا والايذز بعكس بعض الدول الأفريقية.

ولكن في الدول ذات مستوى تنمية متوسط، تشكل أهداف الألفية أداة فعالة لتحديد الاولويات ضمن خطة التنمية الوطنية، أو لوضع جدول زمني أقصر لتحقيق الغايات (والاهداف) خصوصا القضاء على جيوب الفقر وتقليص التفاوتات الاجتماعية أو المناطقية في مجال التعليم والصحة؛ او في إيجاد حلول للمشكلات البيئية، والتوصل الى اعتماد سياسات ماكرو-اقتصادية صديقة للفقراء اكثر فعالية واكثر جدوى.

وبالتالي فان الرؤية الوطنية ممكن أن تتماشى مع الأهداف أو تحيد عنها جزئيا، لكنها في المحصلة تبقى ضمن روحها واسباب وجودها

الخطوة الثانية: تكيف الأهداف العالمية

إن اعتماد غايات وأهداف ذات معنى على الصعيد الوطني، يتطلب تكيف الأهداف العالمية بشكل عاقل، لا مجرد نقل ميكانيكي أو تبني آلي لهذه الأهداف. فالرؤية هي التي تحدد مستوى التغيير الذي سيتم على الأهداف والغايات ومن ثم المؤشرات. حيث أن مسألة تحقيق أهداف الألفية المحددة عالمياً مع حلول العام 2015 تصح فقط على المستوى العالمي. لا يمكن أن نتوقع من كل منطقة أو من كل بلد أن يحقق هذه الأهداف كما هي. فاستخدام الأهداف العالمية كمعيار لتقييم الانجازات لكل بلد بشكل منفرد، من شأنها أن تحول الانجازات المهمة التي تحقها بعض البلدان إلى فشل، مجرد أنها لم تحقق الأهداف المحددة عالمياً. فالخشية من أن يؤدي اعتماد غايات (أهداف) وطنية داخل كل بلد إلى تقليل فرص تحقيق الأهداف المحددة عالمياً، ليس له أساس من الصحة.

الخطوة الثالثة: تحديد غايات (أهداف) وسيطة

إن برنامج عمل (أجندة) أهداف الألفية يجب أن يكون مرتبطاً بالأجندة السياسية. إن اقتصر الأهداف الوطنية على الأهداف التي يجب أن تتجز مع حلول العام 2015 يعفي الحكومات من مسؤولياتها الأساسية نظراً لأن الحكومات الحالية لن تكون قائمة في ذلك التاريخ. لذلك لا بد من وضع أهداف وسيطة من أجل الحفاظ على قوة دفع على على الصعيد الوطني، وضمان مساءلة الحكومات سياسياً عن تنفيذ التزاماتها في مهل زمنية متناسبة مع استمرار الحكومات.

الخطوة الرابعة: ترجمة الغايات (والااهداف)، التي حددت في البلد، الى برامج لمدة سنتين او ثلاث سنوات

الاقتراحات العملية والإصلاحات المحددة خلال مدة السنتين او الثلاث سنوات التالية (خلال دورة التخطيط المتعدد السنوات المعتمدة في البلد) يجب أن يجري وضعها بحيث تخدم تحقيق الأهداف التي حددت في الخطوة الثالثة. وتشمل هذه الاقتراحات مجموعة متنوعة من التدخلات والبرامج التي تصل بالبلد الى تحقيق الاهداف، مثل تحصين الاطفال، او تزويد الملح بمادة اليود، او تدريب المعلمين وبناء المدارس، او حفر آبار المياه وزراعة الاشجار، او معالجة المصابين بمرض الايدز وتوزيع الشبكات المانعة للناموس، او التطبيق الملزم

للقوانين التي تمنع التمييز في العمل على أساس الجنس ومنع عمل الأطفال، أو إلغاء الرسوم على استخدام الخدمات الاجتماعية الأساسية، أو إعادة هيكلة الأعباء الضريبية وتوزيعها بشكل أكثر عدالة، أو إعادة توزيع موارد الموازنة لصالح الفقراء، أو التحول إلى سياسات اقتصادية ومالية وتجارية على أساس المصالح الوطنية.

الخطوة الخامسة: تقدير التكلفة لأغراض وضع الموازنة والتفاوض مع المانحين

تتوقف كلفة تحقيق أهداف الألفية على الخيارات الاستراتيجية المتعلقة بالسياسات الصديقة للفقراء وتوفر الخدمات الاجتماعية الأساسية. على سبيل المثال إن إنتاج الأدوية وطنياً أقل كلفة من الأدوية المستوردة من الشركات صاحبة حقوق براءات الاختراع؛ والمدارس النهارية أقل كلفة من المدارس "الداخلية"، والمبادرات المستندة إلى المشاركة المحلية أقل كلفة من تلك التي تقوم على أساس تدخلات المؤسسات المركزية. بعض التدخلات تجمع في الوقت نفسه بين الكلفة القليلة والنتائج الكبيرة.

فالاختيار المناسب للكيفية التي سيتم تنفيذ الخطة على أساسه، من شأنه أن يقلل من كلفة تحقيق أهداف الألفية الوطنية. ومن يستطيع القيام بذلك فقط هم الأطراف الوطنية في إطار استراتيجية وطنية للتنمية، تأخذ بعين الاعتبار السياسات الماكرو اقتصادية والسياسات القطاعية على حد سواء. لا يمكن أن تكون هناك وصفة واحدة للقيام بحساب الكلفة صالحة لكل البلدان ولكل الظروف.

مؤشرات التنمية الألفية (MDGs) في فلسطين، لمحة إحصائية ماهر صبيح/الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني

المقدمة

أهداف ومؤشرات التنمية الألفية هي عبارة عن مجموعة من الأهداف العامة (Goals) - 8 أهداف، والغايات (Targets) - 18 غاية، والمؤشرات (Indicators) - 48 مؤشراً، اعتمدها الأمم المتحدة (191 دولة وحكومة) في شهر أيلول من عام 2000 ليتم العمل على تحقيقها حتى العام 2015 على مستوى العالم باستخدام العام 1990 كسنة أساس للمقارنة ورصد التقدم الحاصل على تحقيقها. وهذه المؤشرات عبارة عن ملخص واختصار للمئات من المؤشرات التي تم نقاشها في مؤتمرات وقيم الأمم المتحدة خلال عقد التسعينات من القرن الماضي.

مؤشرات التنمية الألفية ومصادرها ومدى تطبيقها في فلسطين

من خلال الاطلاع على قائمة مؤشرات التنمية الألفية يتبين أن هناك مجموعة من المؤشرات التي لا تنطبق على بعض الدول وذلك إما لأسباب جغرافية أو سياسية أو اقتصادية، ومن بين المؤشرات التي لا تنطبق على فلسطين المؤشرات التالية:

المؤشرين 33 و34: لأن فلسطين دولة متلقية للمنح وليست دولة مانحة.

المؤشر 36: لأن فلسطين لها منافذ بحرية من الناحية الجغرافية، ولكن عملياً لا يوجد سيطرة للفلسطينيين على هذه المنافذ.

المؤشر 37: لأن فلسطين ليست جزيرة.

المؤشر 38: لأن صادرات فلسطين ليست معفية من الضرائب إلى الدول المتقدمة.

المؤشر 40: لأن فلسطين ليست من ضمن دول OECD.

المؤشرين 42 و43: لأن فلسطين ليست من ضمن مجموعة HIPC.

تتنوع مصادر البيانات الخاصة بمؤشرات التنمية الألفية في فلسطين حسب نوع المؤشر، فمنها ما يمكن توفيره من خلال السجلات الإدارية مثل مؤشرات المساواة بين الجنسين في

المجال السياسي والمؤشرات الاقتصادية، وأخرى من خلال مسح متخصصة مثل مؤشرات معرفة القراءة والكتابة والاستهلاك والتغذية، ومنها ما يحتاج إلى اشتقاق من أكثر من مصدر مثل مؤشرات الفقر والقيود في التعليم.

وهناك مؤشرات تحتاج إلى تعاون أكثر من جهة لحسابها مثل المؤشرات البيئية. وبشكل عام فإن هناك حاجة لتعاون عدة جهات حكومية وغير حكومية لتوفير بيانات ذات جودة عالية وبصورة دائمة لمراقبة تطور العمل على تحقيق الأهداف.

أهمية مؤشرات التنمية الألفية

مؤشرات التنمية الألفية عبارة عن أداة متعددة الاستخدامات (الوجه)، كما يلي:

1. تعتبر أداة تساهم في رصد التغيرات الاجتماعية والاقتصادية على مستوى الدولة من متابعة هذه المؤشرات ووضع الخطط التنموية اللازمة لتحسن الوضع في المجالات التي فيها قصور من خلال توجيه النفقات العامة.
2. على مستوى الجهات المانحة: تستطيع هذه الجهات أن تتخذ القرارات بشأن أوجه تقديم المساعدات وبخاصة المساعدات الطارئة وتوجيه أبواب المساعدة مع الزمن وفقاً لرصد التغيرات التي تطرأ على المجتمع
3. على مستوى المواطنين يستطيعون معرفة الواقع وطرح مطالبهم التنموية
4. على المستوى العالمي (Globally) يتم من خلالها توفير مؤشرات قابلة للمقارنات الدولية، مما يساعد في اتخاذ القرارات الدولية في مجالات الاقتصاد والتجارة والتعامل مع الدين الخارجي وغير ذلك من المجالات
5. إن تحديد مدة المراقبة والمتابعة لتحقيق الأهداف حتى العام 2015 يعتبر مدة كافية للتأثير على تحويل الجدل القطري والدولي لتحقيق هذه الأهداف والإحساس بنتائجها الإيجابية على مستوى الأفراد والذي في النهاية سيكون له آثار إيجابية على المدى البعيد على الشعوب
6. إن توفير قواعد بيانات حول مؤشرات التنمية الألفية على مستوى دول العالم سيساعد بشكل كبير في إعداد الدراسات المعمقة من قبل المؤسسات التعليمية والباحثين، مما يساهم في دراسة الظواهر الإنسانية في العالم بصورة شاملة تساعد على اتخاذ قرارات دولية سليمة.

مؤشرات التنمية الألفية في فلسطين الواقع والمعوقات

يقوم الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بنشر بيانات مؤشرات التنمية الألفية على الصفحة الإلكترونية للجهاز (www.pcbs.hov.ps)، وكذلك إعداد قرص مدمج يحتوي على البيانات الخاصة بمؤشرات التنمية الألفية في فلسطين (PalInfo)، وذلك بغرض إتاحة الفرصة لمستخدمي البيانات ومتخذي القرار الوصول إلى البيانات بأسرع وأسهل وسيلة ممكنة.

تعتبر الإجراءات الإسرائيلية وعدم السيطرة الفلسطينية الكاملة على الأراضي الفلسطينية أهم عائق أمام وضع خطط قابلة للتنفيذ لتحقيق أهداف الألفية، ففي مجال الفقر بينت الدراسات أن مستويات الفقر تضاعفت أكثر من ثلاثة أضعاف منذ العام 2000، وأدى انتشار الفقر إلى ظهور العديد من الأمراض المزمنة بين السكان من ضمنها سوء التغذية وخاصة بين الأطفال، وأدت الإجراءات الإسرائيلية ضد المؤسسات التعليمية وبناء جدار الضم والتوسع إلى عدم قدرة العديد من الأطفال من الالتحاق بمؤسساتهم التعليمية مما ساهم في مضاعفة فرص تسربهم المبكر من المدارس، وكان الأثر أكثر وضوحاً بين الإناث، وبالتالي أدى تسرب الأطفال من التعليم إلى زيادة معدلات الأمية، وأدت الاعتداءات الإسرائيلية والحصار المستمر وصعوبة التنقل إلى استشهاد العديد من المواطنين بينهم أعداد كبيرة من الأطفال، ما زاد من معدلات وفيات الأطفال، وتسببت الاغلاقات وصعوبة التنقل إلى ارتفاع معدلات وفيات الأمومة وزيادة حالات الولادة التي تتم في ظروف غير ملائمة طبيياً. أما الأراضي والبيئة فقد تعرضت أيضاً إلى أسوأ الاعتداءات من تجريف واقتلاع للأشجار وتدمير للبيئة، وتعتبر نفايات المستوطنات الإسرائيلية من أهم مصادر التلوث البيئي في الأراضي الفلسطينية، وكذلك أدت مصادرة الأراضي الزراعية والرعي والغابات من قبل السلطات الإسرائيلية إلى تدمير نظام التنوع الحيوي في فلسطين. وفي مجال المياه والصرف الصحي فقد تم تدمير العديد من شبكاتها، مما أدى إلى حرمان أعداد كبيرة من المواطنين من الخدمات الجيدة في هذه المجالات. ووصلت معدلات البطالة إلى مستويات عالية جداً بسبب حرمان الآلاف من الفلسطينيين من الوصول إلى أماكن عملهم.

التقدم في تحقيق أهداف التنمية الألفية في فلسطين:

قبل العام 1994 لم يكن بالإمكان توفير أي بيانات إحصائية خاصة بالأراضي الفلسطينية، لا سيما فيما يتعلق بمؤشرات التنمية، وذلك بسبب الخضوع الكامل للأراضي الفلسطينية لسيطرة الاحتلال الإسرائيلي. وبعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994، بوشر العمل لبناء الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني واعتباره المصدر الرسمي للإحصاءات في الأراضي الفلسطينية. بشكل عام عند تفحص البيانات الخاصة بالأراضي الفلسطينية نجد أن بعض البيانات تتذبذب بين تحسن وتراجع لبعض المؤشرات وتحسن مستمر لمؤشرات أخرى، لا شك أن الظروف السياسية تؤثر بشكل كبير ومباشر على العملية التنموية في الأراضي الفلسطينية. وفيما يلي توضيح للوضع الراهن لمؤشرات أهداف الألفية في الأراضي الفلسطينية:

الهدف الأول: القضاء على الفقر المدقع والجوع

تشير البيانات الخاصة بمؤشرات القضاء على الفقر المدقع والجوع أن هناك ارتفاعاً في حالات الفقر في الأراضي الفلسطينية، وزيادة نسبة فجوة الفقر بعد العام 2000 منذ اندلاع الانتفاضة وما تبعها من إجراءات إسرائيلية تعسفية، حيث كانت النسبة في العام 1998، 6.2% ارتفعت الى 8.0% في العام 2005.

وكذلك كان هناك ارتفاع بمعدل انتشار نقص الوزن بين الأطفال الذين أعمارهم أقل من 5 سنوات خلال الفترة 2000-2004 حيث كان المعدل 2.5% في العام 2000 ارتفع الى 4.9% في العام 2004 ثم عاود الانخفاض الى 2.9% في العام 2006.

الهدف الثاني: تحقيق التعليم الأساسي للجميع على المستوى العالمي

خلال السنوات الأخيرة وبالتحديد منذ عام 1995 نجد أن نسبة الالتحاق بالتعليم بشكل عام والالتحاق الإناث بشكل خاص بارتفاع مستمر، حيث بلغت نسبة القيد في التعليم الأساسي ما يعادل 83.8% في العام الدراسي 2006/2007.

الهدف الثالث: تعزيز المساواة حسب النوع الاجتماعي وتعزيز دور المرأة في السلطة

نلاحظ أن الأراضي الفلسطينية اقتربت جداً من تحقيق الهدف المنشود على صعيد التعليم، حيث بلغت نسبة الإناث إلى الذكور في التعليم الأساسي 98.2 أنثى لكل 100 ذكر في العام الدراسي 2007/2006، بينما في المرحلة الثانوية بلغت النسبة 112.5 أنثى لكل 100 ذكر في العام الدراسي 2007/2006 وفي التعليم العالي بلغت 111.3 أنثى لكل 100 ذكر في العام الدراسي 2006/2005.

أما في ما يتعلق بحصة النساء من الوظائف مدفوعة الأجر في القطاع غير الزراعي نجد أن النسبة في ارتفاع مستمر عند المقارنة ما بين عامي 1995 و 2006، حيث كانت النسبة في العام 1996، 14.5% ارتفعت إلى 17.2% في العام 2006.

الهدف الرابع: تخفيض معدلات وفيات الأطفال

خلال الأعوام من 2005-2006 نلاحظ تحسناً طفيفاً بمعدلات وفيات الرضع والأطفال دون سن الخامسة عما كان عليه في الفترة 1990-1994، حيث انخفض معدل وفيات الرضع من 27.3% في الفترة 1994-1190 إلى 25.3% في الفترة 2005-2006، وكذلك بالنسبة لمعدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة، حيث انخفض من 33.2% إلى 28.2% في نفس الفترة، ولكن هذا التحسن لا يحقق الهدف المنشود. أما في ما يتعلق بنسبة الأطفال البالغين من العمر سنة واحدة ومحصنين ضد الحصبة نجد أن النسبة في ارتفاع مستمر بالمقارنة مع ما كانت عليه في العام 1996. نجد أنها ارتفعت عما كانت عليه في العام 1996 حيث بلغت 48.9% لتصل إلى 96.7% في العام 2006.

الهدف الخامس: تحسين صحة الأمومة

لا يتوفر بيانات لحساب معدل وفيات النفاسية على مدار الأعوام السابقة، أما في ما يتعلق بنسبة الولادات التي تجري تحت إشراف موظفي صحة من ذوي المهارة نجد أنها ارتفعت عما كانت عليه في العام 1996 حيث بلغت 94.9% لتصل إلى 98.9% في العام 2006.

الهدف السادس: مقاومة مرض الإيدز، والملاريا وأمراض أخرى

فيما يتعلق بأمراض الإيدز والملاريا والأمراض الوبائية الأخرى نجد عدداً قليلاً جداً مسجلاً لدى وزارة الصحة، ولا تعد ظاهرة أو أمراض وبائية في المجتمع الفلسطيني. أما في ما يتعلق بمعدل انتشار وسائل منع الحمل نجد أنه يتذبذب، فنلاحظ أنه يرتفع ما بين 1996-2006 حيث كانت النسبة في العام 1996، 45.2% ارتفعت الى 50.2% في العام 2006.

الهدف السابع: ضمان استدامة بيئة سليمة

فيما يتعلق بتضمين مبادئ التنمية المستدامة في السياسات والبرامج الوطنية والبدء باستعادة الفاقد من المصادر البيئية، نجد عدم اختلاف فيما يتعلق بمساحات الأراضي المغطاة بالغابات والأراضي المحمية، وقد يعود السبب بذلك إلى الظروف السياسية في الأراضي الفلسطينية، ومحدودية الأراضي التي تقع ضمن سيطرة السلطة الوطنية الفلسطينية. وفيما يتعلق بنسبة السكان الذين يستخدمون الوقود الصلب نجد تراجعاً من العام 2001 حيث بلغت النسبة 30.3% لتصل إلى 27.2% عام 2006.

أما عن الحصول على مصدر محسن للمياه نجد أن واقع هذا المؤشر جيداً، حيث وصلت نسبة السكان الذين يحصلون على مصدر محسن للمياه في العام 2006 الى 93.8%. وكذلك الحال بالنسبة للسكان الذين تتصل مساكنهم بشبكات صرف صحي محسن حيث بلغت نسبتهم 99.3% في العام 2006.

الهدف الثامن: تطوير شراكة عالمية للتنمية

بعض المؤشرات التي تدرج ضمن هذا الهدف لا تنطبق على واقع الأراضي الفلسطينية الموجودة تحت سيطرة السلطة الوطنية الفلسطينية. بالإضافة إلى أن البيانات لا تتوفر بشكل تفصيلي حول المنح المقدمة للأراضي الفلسطينية، حيث تتوفر نسبة المساعدات التنموية الرسمية من دول OECD/DAC غير المربوطة بقيود والتي وصلت في العام 2004 إلى 63.5%.

وفيما يتعلق بتطوير وتنفيذ السياسات التي توفر عمل مقبول ومنتج لفئة الشباب نجد أن معدلات البطالة للفئة العمرية 15-24 سنة ارتفعت في الأعوام التي تلت الانتفاضة لتصل إلى 42.6% في العام 2002 و39.8% في العام 2004 ثم تعود إلى الانخفاض في العام 2006 لتكون 35.7%.

وحول العمل على توفير القدرة على الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة، وبخاصة في مجال المعلوماتية والاتصالات نجد أن نسبة عدد خطوط الهاتف النقال ازدادت من 2.6 خط لكل 100 من السكان للعام 2000 لتصل في العام 2005 إلى 14.8 خط. أما عن عدد أجهزة الحاسوب المستخدمة لكل 100 من السكان فهي بازدياد مستمر، حيث بلغ عدد أجهزة الحاسوب لكل 100 من السكان 5.6 جهاز حاسوب، وعدد مستخدمي الإنترنت لكل 100 من السكان 18.4 في العام 2006، بينما كانت في العام 2000 تبلغ 1.8 و5.4 على التوالي.

توصيات:

8. نتيجة لعدم توطين مؤشرات التنمية الألفية فان فلسطين تقوم بالتقييم بناء على الأهداف والمؤشرات الدولية.
9. ان يتم البدء بتوطين أهداف التنمية الألفية في فلسطين، بأسرع وقت ممكن، بحيث يتم إعادة النظر بالإطار والأهداف والمؤشرات بما يعكس الخصوصية والأولوية الفلسطينية.
10. ان يتم إصدار تقرير التقدم سير العمل في أهداف التنمية الألفية في فلسطين في موعد محدد في كل عام، وان تكون السلطة الوطنية الفلسطينية هي المسؤولة عن إعداد التقرير على ان يتم التشاور مع مؤسسات الأمم المتحدة العاملة في فلسطين.
11. ان يكون هناك مشاركة أوسع من قبل مؤسسات المجتمع المدني في جميع مراحل العمل الخاصة بأهداف التنمية الألفية، من حيث التوطين والمشاركة في إعداد تقرير تقدم سير العمل.
12. ان يتم زيادة الوعي الوطني بمؤشرات التنمية من خلال إعداد نشرات تعريفية بها وتعميمها على المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، ومن خلال عقد ورش عمل حولها لذوي العلاقة.

13. ان يتم تدريب الكوادر الوطنية التي يتوقع منها العمل على توفير متطلبات تحقيق الأهداف.

14. ان يتم تسكين المؤشرات في برامج عمل المؤسسات الحكومية وغير الحكومية.

تقييم المرحلة السابقة والتوجهات المستقبلية نحو العمل على أهداف الألفية للتنمية في فلسطين

عامر نور/وزارة التخطيط

1- مقدمة

أهداف ومؤشرات التنمية الألفية هي أهداف بعيدة المدى، ويجب أن يجري إدراجها في إطار الأولويات التنموية الوطنية ذات الطبيعة الإستراتيجية. وهي عبارة عن مجموعة من الأهداف العامة (Goals) - 8 أهداف. والغايات (Targets) - 18 غاية. والمؤشرات (Indicators) - 48 مؤشراً، اعتمدها الأمم المتحدة (191 دولة وحكومة) في شهر أيلول من عام 2000 ليطم العمل على تحقيقها خلال الفترة 1990 - 2015 على مستوى الكرة الأرضية. وتعتبر المجموعة الأولى من الأهداف التي يمكن قياسها والالتزام بتحقيقها بالشراكة بين الدول النامية والمتقدمة، وهي عبارة عن ملخص واختصار للمئات من المؤشرات التي تم نقاشها في مؤتمرات وقمم الأمم المتحدة خلال عقد التسعينات من القرن الماضي، وذات صلة بالتنمية وحقوق الإنسان والسلام العالمي والحكم الرشيد.

وتكمن أهمية مؤشرات التنمية الألفية باعتبارها أداة متعددة الاستخدامات على الصعيد الوطني:

- أداة مهمة تسهم في رصد التغيرات الاجتماعية والاقتصادية على مستوى الدولة من متابعة هذه المؤشرات ووضع الخطط التنموية اللازمة لتحسن الوضع في المجالات التي فيها قصور من خلال توجيه النفقات العامة.
- على مستوى المواطنين يستطيعون معرفة الواقع وطرح مطالبهم التنموية
- إن تحديد مدة المراقبة والمتابعة لتحقيق الأهداف حتى العام 2015 يعتبر مدة كافية للتأثير على تحويل الجدل الوطني والدولي لتحقيق هذه الأهداف والإحساس بنتائجها الإيجابية على مستوى الأفراد والذي في النهاية سيكون له آثار إيجابية على المدى البعيد على الشعوب
- إن توفير قواعد بيانات حول مؤشرات التنمية الألفية على مستوى دول العالم سيساعد بشكل كبير في إعداد الدراسات المعمقة من قبل المؤسسات التعليمية

والباحثين ما سيسهم في دراسة الظواهر الإنسانية في العالم بصورة شاملة
تعمل على اتخاذ قرارات دولية سليمة

على الصعيد الدولي:

- تمكين الدول في إجراء المقارنات ، مما يساعد في اتخاذ القرارات الدولية في مجالات الاقتصاد والتجارة والتعامل مع الدين الخارجي والمقارنات التنموية.
- تستطيع الجهات المانحة أن تتخذ القرارات بشأن أوجه تقديم المساعدات، وبخاصة المساعدات الطارئة وتوجيه أبواب المساعدة مع الزمن وفقاً لرصد التغيرات التي تطرأ على المجتمع

2- تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في السياق الفلسطيني:

تصنف الأرض الفلسطينية المحتلة ضمن مجموعة البلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى من ناحية مؤشر التنمية البشرية. ونظراً للظروف التي يمر بها الشعب الفلسطيني، والمتمثلة بوجود الاحتلال الإسرائيلي المباشر للأراضي الفلسطينية، الذي يتحكم بالمفاتيح الرئيسية للتطور الاجتماعي والاقتصادي للشعب الفلسطيني ويحرمه من حقه في تقرير مصيره ويمنعه من السيطرة على موارده وثرواته، فقد أدى ذلك إلى خلق العديد من التشوهات في الهيكلية الرئيسية للاقتصاد الوطني الفلسطيني والتقليل من فرص التقدم في مجال التنمية الاقتصادية، وتنمية المجتمع منذ تشكيل السلطة الوطنية الفلسطينية من العام 1994 حتى يومنا هذا.

أما فيما يتعلق بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، فقد بين التقرير الأول الذي أعده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العام 2002 لقياس تقدم سير العمل للأهداف الألفية في فلسطين بان هنالك تقدماً في العديد من المؤشرات وإمكانية لتحقيق غالبية الأهداف يعتبر مقبولاً باستثناء الهدف الأول.

إلا أن التقرير الثاني والذي أعدته اللجنة التوجيهية⁴ الوطنية الفلسطينية لأهداف التنمية الألفية في العام 2005 اظهر تراجع في مخرجات التنمية البشرية منذ العام 2000. بالرغم من أن

⁴اللجنة التوجيهية الوطنية الفلسطينية لأهداف التنمية الألفية
السلطة الوطنية الفلسطينية:

مؤشرات التنمية البشرية في فلسطين كانت أفضل حالاً بالمقارنة مع دول أخرى في المنطقة العربية أي أن أهداف الألفية للتنمية الأخرى يبقى أكثر ايجابية عند مقارنتها مع المعدلات الإقليمية. وهذا يتفق مع التحليل المقدم في التقرير الأول لعام 2002 .

ولكن بقي التحدي التنموي الأكبر الذي يواجه الفلسطينيين هو أزمة الفقر والبطالة. وباختصار هنالك تراجع حاد في مؤشر الهدف الأول. ومع ذلك، فإن التوجهات السائدة منذ العام 2000 تظهر حدوث تراجع في أغلب المؤشرات الخاصة بالأهداف الأخرى، وعلى الأرجح أن يكون لاحتمال استمرار الاحتلال والنزاع أثر سلبي على كل مؤشرات التنمية في المدى المتوسط والبعيد. يمثل هذا التراجع سمة خاصة للوضع الفلسطيني منذ فرض إسرائيل لسياسة الإغلاق والقيود على التنقل تبعاً للانتفاضة وما تلاها من أزمة إنسانية منذ العام 2000. وهذا يؤكد بأن أي محاولة لوضع حلول منطقية وواقعية للظروف الخاصة التي يمر بها الشعب الفلسطيني لا بد أن تنطلق بداية من معالجة التشوهات الاقتصادية والبنوية، والتي تشكل أساس العملية التنموية الناجحة في الأراضي الفلسطينية واحد أهم أهدافها الرئيسية.

ويخصص الجدول التالي التقرير الثاني لسير العمل لأهداف التنمية للألفية وإمكانية تحقيق كل منها

- وزارة التخطيط، رئيس اللجنة * والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني * ووزارة الصحة * ووزارة التربية والتعليم العالي * ووزارة الشؤون الاجتماعية * ووزارة العمل * ووزارة شؤون المرأة * ووزارة المالية * ووزارة الزراعة * وسلطة المياه الفلسطينية * وسلطة البيئة الفلسطينية.

فريق الأمم المتحدة في الأراضي الفلسطينية (14 منظمة وهيئة). وبالإضافة إلى

- جامعة بيرزيت
- شبكة المنظمات الفلسطينية غير الحكومية
- جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني

ملخص حول مدى إمكانية تحقيق غايات الأهداف الإنمائية للألفية⁵

إمكانية تحقق الغاية	أهداف التنمية الألفية
الهدف الأول: القضاء على الفقر المدقع والجوع	
من المستحيل تحقيق هذه الغاية في ظل الظروف السياسية الراهنة.	الغاية 1 تقليص عدد الذين دخلهم أقل من دولار واحد في اليوم خلال الفترة 1990-2015
يمكن تحقيقه في حال عودة الاستقرار السياسي	الغاية 2 تقليص إلى النصف نسبة الأفراد الذين يعانون من الجوع خلال الفترة 1990-2015
الهدف الثاني: تحقيق التعليم الأساسي للجميع على المستوى العالمي	
يمكن تحقيق الهدف خلال الفترة القادمة	الغاية 3 التحقق بحلول العام 2015 بأن جميع الأطفال، ذكور وإناث بنفس القدر، يستطيعون إتمام المرحلة الأساسية من التعليم
الهدف الثالث: تعزيز المساواة حسب النوع الاجتماعي وتعزيز دور المرأة في السلطة	
في مجال التعليم: تم تحقيق الهدف في مجال العمل: لا يمكن تحقيق المساواة، لكن بتحسين مستمر	الغاية 4 إزالة التباين بين الجنسين في التعليم الأساسي والثانوي، يفضل قبل نهاية العام 2005، وإزالة الفوارق في جميع مراحل التعليم حتى العام 2015
الهدف الرابع: تخفيض معدلات وفيات الأطفال	
من المستبعد تحقيق الغاية	الغاية 5 التخفيض بنسبة الثلثين، بين 1990-2015، معدلات وفيات الأطفال أقل من 5 سنوات
الهدف الخامس: تحسين صحة الأمومة	
من المستبعد تحقيق هذه الغاية في ظل الظروف السياسية	الغاية 6 التخفيض بنسبة 75% بين 1990-2015 معدلات وفيات الأمومة

المصدر: اللجنة التوجيهية الوطنية لأهداف التنمية الألفية والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني⁵

		الراهنة.
الهدف السادس: مقاومة مرض الإيدز، والملاريا وأمراض أخرى		
الغاية 7	بحلول العام 2015 إيقاف انتشار مرض الإيدز والبدء في تسجيل تراجع معدلات انتشار المرض	لا يوجد انتشار لمرض الإيدز بشكل وبائي.
الغاية 8	بحلول العام 2015 إيقاف انتشار الملاريا والبدء بتسجيل تراجع في عدد حالات الإصابة بالملاريا وأمراض رئيسية أخرى	لا يوجد انتشار لمرض الملاريا بشكل وبائي.
الهدف السابع: ضمان استدامة بيئة سليمة		
الغاية 9	تضمن مبادئ التنمية المستدامة في السياسات والبرامج الوطنية والبدء باستعادة الفاقد من المصادر البيئية	من المستبعد تحقيق هذه الغاية إذا استمر الظروف السياسية الراهنة (الاحتلال).
الغاية 10	التخفيض إلى النصف بحلول العام 2015 نسبة السكان الذين يفتقرون إلى مصادر مياه آمنة	يمكن تحقيق هذه الغاية
الغاية 11	بحلول العام 2020 الوصول إلى تحسين نوعي في حياة ما لا يقل عن 100 مليون فقير يقطنون في أحياء الفقراء	يمكن تحسين حياة الفقراء الفلسطينيين إذا تحسنت الظروف السياسية
الهدف الثامن: تطوير شراكة عالمية للتنمية		
الغاية 12	تطوير نظام تجاري ومالي أكثر انفتاحاً، يحكمه النظام، وقابل للتنبؤ، ولا يتسم بالتمييز. ويشتمل على حكم جيد، وتنمية، وتخفيض للفقر على المستوى الوطني والدولي.	هذه الغاية تحتاج لتعاون دولي لتحقيقها
الغاية 13	تناول الاحتياجات الخاصة للبلدان الأقل نمواً. بما يشمل التعرف والحصول (الكوتا) المعفاة من الضرائب لصادرات الدول الأقل نمواً، لتعزيز برنامج إعانة الدين للدول الفقيرة المتقلبة بالديون (HIPCs) من الدول مرتفعة الدخل وشطب الديون الثنائية الرسمية ودعم أكثر كرماً من المساعدات التنموية الرسمية للدول التي تبدي	هذه الغاية مرتبطة بإجراءات الدول المانحة والغنية

	التزاما لمكافحة الفقر	
الغاية 14	الأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات الخاصة للدول النامية التي ليس لها منافذ مائية والجزر الصغيرة (من خلال برنامج التنمية المستدامة للدول النامية في الجزر الصغيرة)	لا تنطبق على الأراضي الفلسطينية.
الغاية 15	البحث بشمولية في مشاكل الدين للدول النامية من خلال اتخاذ إجراءات وطنية ودولية لمعالجة مشكلات الديون بصورة دائمة	لا تنطبق على الأراضي الفلسطينية.
الغاية 16	بالتعاون مع الدول النامية، تطوير وتنفيذ سياسات لتوفير عمل مقبول ومنتج لفئة الشباب	من المستبعد تحقيق هذه الغاية في ظل الظروف السياسية الراهنة.
الغاية 17	بالتعاون مع الشركات الدوائية توفير فرصة الحصول على العقاقير الدوائية الضرورية في الدول النامية	يحتاج تحقيق هذه الغاية الى سياسات خاصة من قبل الدولة الغنية والمانحة
الغاية 18	بالتعاون مع القطاع الخاص يتم العمل على توفير القدرة على الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة، وخاصة في مجال المعلوماتية والاتصالات	يمكن تحقيقها لان القطاع الخاص الفلسطيني يعتمد بشكل مزاييد على التكنولوجيا الحديثة وبخاصة في مجال المعلوماتية والاتصالات

ويمكن الاستنباط من التقرير الثاني لسير التقدم في الأهداف الألفية والمعبر عنه في الجدول أعلاه، بان هناك عوامل عديدة تجعل من الصعوبة بمكان تحقيق معظم الأهداف واهم هذه الأسباب هي وجود الاحتلال وحرمان الشعب الفلسطيني من حقه في تقرير المصير، والسياسات التدميرية للممتلكات والموارد الفلسطينية وكذلك سيطرة الاحتلال على المعابر الفلسطينية، ومن المعوقات الأخرى اعتماد الخطة متوسطة المدى بشكل كامل على تمويل الدول المانحة و الحصار المفروض على السلطة الوطنية الفلسطينية.

ولكي نستطيع تحقيق الأهداف الألفية، فلا بد من تحقيق الأهداف السياسية والوطنية وإزالة كل المعوقات الناجمة عن الاحتلال، أما بقية المؤشرات التي تم قياسها ساعدت في مقارنتها مع الدول المجاورة وبقية العالم.

وفيما يلي نورد مثالا على مؤشرات الألفية والتي تم رصدها في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة من 1995 - 2006.

الهدف الأول: القضاء على الفقر المدقع والجوع.

الغاية 1: تخفيض نسبة السكان التي يقل دخلهم عن دولار واحد (PPP) في اليوم بنسبة النصف في الفترة من 1990 - 2015.

المؤشر 1أ: نسبة السكان الفقراء (النسبة المئوية للسكان دون خط الفقر الوطني).

التعريف: نسبة السكان الذين يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم هي النسبة المئوية للسكان اللذين يعيشون بدخل دون دولار في اليوم بأسعار العام 1993 الدولية. يقارن خط الفقر المحدد باستهلاك بدولار واحد أو دخلة ويشمل استهلاك الفرد مما ينتجه شخصياً والدخل العيني. ولما كان خط الفقر هذا يحدد القوة الشرائية للبلدان أو المناطق، فإن خط الفقر المحدد بدولار في اليوم كثيراً ما يسمى خط الفقر المطلق.

وإذا ما تمحصنا وطلنا هذا المؤشر على سبيل المثال، فإنه لا بد من القول إن الفقر في الأراضي الفلسطينية يزداد بشكل دراماتيكي نظراً لما تعانيه الأراضي الفلسطينية من تدمير مبرمج للبنى التحتية والاقتصادية وإبقاء الاقتصاد الفلسطيني في تبعية مباشرة ومستمرة للاقتصاد الإسرائيلي.

والإجراءات الإسرائيلية المتمثلة بالإغلاق الدائم والمستمر للأراضي الفلسطينية والسياسات القائمة على عزل المحافظات الفلسطينية عن بعضها البعض وعزل الضفة الغربية بالكامل عن قطاع غزة والتساقط الإقليمي والدولي مع هذه السياسة له الأثر الكبير والمباشر في ارتفاع نسب الفقر في الأراضي الفلسطينية، خصوصاً في قطاع غزة، لتصل إلى حوالي ثلثي الشعب الفلسطيني بعد أن وصل معدل فقر الإنفاق حوالي 27% لعام 2006 ومعدل فقر الدخل حوالي 67% لنفس العام، وللتقليل من هذه الفجوة تلجأ الأسر الفقيرة في فلسطين

الاستدانة أو بيع الأصول والممتلكات أو القروض الشخصية، بالإضافة إلى المساعدات الطارئة الاغاثية والتي لها دور مهم في التقليل من هذه الفجوة.

وقد بذلت السلطة الفلسطينية الكثير من الجهود لمكافحة الفقر وتبنت العديد من البرامج والمشاريع والخطط وكان من أهم الخطوات والتي تعكس اهتمام قمة الهرم السياسي في معالجة الفقر هو تأسيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفقر حيث:

بتاريخ 31.1.2005 قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة يوم تشكيل الهيئة الوطنية لمكافحة الفقر في فلسطين برئاسة وزير التخطيط وعضوية وزارات المالية والحكم المحلي وشؤون المرأة والاقتصاد الوطني والصحة والزراعة والتربية والتعليم العالي والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني والمجلس الفلسطيني للتنمية وإعادة الإعمار وشبكة المنظمات غير الحكومية والاتحاد العام للجمعيات الخيرية والاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين والمجلس ألتنسيقي لمؤسسات القطاع الخاص.

يتضمن هذا القرار العديد من الايجابيات منها على سبيل المثال الدرجة التمثيلية للفريق وإقراره رسمياً بقرار من مجلس الوزراء، وكذلك سعة تمثيله للأطراف كافة ذات العلاقة بقضايا الفقر في فلسطين، وكونه يعكس التزاماً حكومياً على مستوى السياسات، ولكن يبقى السؤال حول مدى فاعلية هذا الجسم ألتنسيقي ودوره في بلورة السياسات المختلفة ومدى إمكانية تحول قراراته وتوصياته إلى سياسات نافذة في أجهزة السلطة الوطنية الفلسطينية المختلفة.

وفي هذا السياق باشرت السلطة الوطنية الفلسطينية بتنفيذ مجموعة من البرامج الإغاثية ذات البعد الاجتماعي التنموي على المستوى الإستراتيجي طويل المدى، وتشكل برامج حماية أفقر الفقراء ركناً أساسياً في مجموعة البرامج المذكورة، حيث تقوم على تقديم مساعدات نقدية للأسر الأشد فقراً في الأراضي الفلسطينية والتي تقدر بحوالي 3000 أسرة مقابل إلزام هذه الأسر بإتباع مجموعة من القضايا الصحية والتعليمية والتوعية، وتسعى وزارة الشؤون الاجتماعية إلى زيادة عدد الأسر المستفيدة من هذا البرنامج إلى 45000 أسرة بكلفة تصل إلى حوالي 78 مليون دولار.

ويمكن القول بان رغم الجهود المبذولة على الصعيد الوطني والأهلي لمكافحة الفقر في فلسطين إلا أن نسب الفقر بتزايد وهذا يؤكد بأن معالجات الفقر في فلسطين تتطلب معالجات جذرية وشاملة، والتي يجب أن تنطلق من معالجة التشوهات الرئيسية في الاقتصاد الفلسطيني، وذلك يكون من خلال تعزيز السيادة الفلسطينية على الأرض وعلى الموارد الحيوية والثروات والموارد المائية، وإعطاء السلطة دور مهم في السيطرة على المعابر، والذي بدوره يؤدي إلى تعزيز وتفعيل التجارة الداخلية وأيضاً تعزيزها وتطويرها مع العالم الخارجي.

وأيضاً يجب تمكين السلطة الوطنية الفلسطينية من تعزيز دور القطاعات الإنتاجية المحلية لتكون قادرة على تلبية الاحتياجات الأساسية للمجتمع المحلي والسوق المحلية مما يؤدي لتطوير الاقتصاد وزيادة اعتماده على الذات.

وللحد من نسب الفقر يجب على السلطة الوطنية الفلسطينية أيضاً إعادة النظر في الاتفاقيات الاقتصادية الموقعة مع الجانب الإسرائيلي والتي لها الأثر الكبير في تشويه قطاعات الاقتصاد الفلسطيني وتحد من القدرة على تصدير أو استيراد المنتجات بحرية ودون معوقات وتعزز التبعية للاقتصاد الإسرائيلي.

وللحد من مشكلة الفقر والبطالة فإن السلطة مطالبة بتفعيل وتطوير العمل على البرامج والمشاريع التالية:

- برامج شبكة الأمان الاجتماعي.
- الاستمرار بالعمل على تطوير برامج الدعم الإغاثي الطارئ على المدى المتوسط على أن يكون له أبعاد تنموية طويلة الأمد.
- تفعيل صندوق التشغيل والرعاية الاجتماعية.
- تطوير الإقراض الصغير لدعم المشاريع الإنتاجية الصغيرة وتشجيع مؤسسات الإقراض المحلي وذلك لتحقيق الغرض.

إلا أن الحصار والمقاطعة الاقتصادية للسلطة الفلسطينية عشية الانتخابات التشريعية التي جرت في الربع الأول من العام 2006 أثرت بشكل سلبي على الاقتصاد الوطني حتى يومنا

هذا وأربكت جميع البرامج الاغاثية والتنمية ما ينذر بارتفاع حدة الفقر ويمكن أن تزيد عن 67%.

3- محاولات السلطة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

• التخطيط والمأسسة

إن الأرض الفلسطينية المحتلة، كمنطقة وكشعب، تعيش تحت الاحتلال وفي ظروف نزاع متواصل ومستقبل يكتنفه الغموض في حين أن آفاق قيام الدولة الفلسطينية الكاملة لا تزال هدفاً غير منجز. وهذا الغموض في المجال السياسي يفرض تحديات أمام إمكانية بناء إسقاطات ونموذج لمسيرة التقدم المتوقعة حتى العام 2015، والذي يمثل المحطة الزمنية لغالبية الاستراتيجيات الوطنية القائمة على الأهداف الإنمائية للألفية.

وفيما لا تزال التطلعات السياسية للشعب الفلسطيني غير منجزة، ثمة دور حيوي لكل من الفلسطينيين والمجتمع الدولي، في الفترة الانتقالية، في تحسين محصلات التنمية البشرية في الأرض الفلسطينية المحتلة. وينعكس هذا الالتزام في ما يبذل من جهود منذ العام 1993 من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية والمنظمات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني، إلى جانب الجهات المانحة والحكومات الأجنبية، على الرغم من العقبات الكبيرة الناتجة عن استمرار الاحتلال العسكري الإسرائيلي وعدم تحقيق تقدم في العملية السلمية. وتركيز المساعدات الطارئة والتنمية المحلية والدولية في الغالب، على تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية ودعم السلطة الوطنية الفلسطينية في تنفيذ مسؤولياتها. وفي ضوء ذلك، بذلت جهوداً لتنظيم العملية بشكل منهجي من خلال استراتيجيات تنمية وتخطيط تنموي منذ العام 1998، في شكل خطة التنمية الفلسطينية، وخطة الاستقرار الاجتماعي-الاقتصادي، وأخيراً خطة التنمية متوسطة المدى.

تعود تجربة التخطيط ووضع الخطط التنموية إلى ما قبل تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية، حيث وضعت منظمة التحرير الفلسطينية خطة التنمية الفلسطينية في العام 1993، إلا أنها كانت مبنية على سيناريو إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة في

الضفة الغربية وقطاع غزة، هذا وقد تم تحديث تلك الخطة بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية.

مع قيام السلطة الوطنية الفلسطينية العام 1994 وإنشاء وزارة التخطيط الفلسطينية، كان هناك عدة محاولات لوضع الخطط على الصعيد الوطني إلى أن تم تكليف وزارة التخطيط من قبل مجلس الوزراء الفلسطيني لوضع خطة وطنية شاملة تؤدي إلى تحقيق التنمية المنشودة في الأراضي الفلسطينية.

وقد قامت وزارة التخطيط بالتنسيق بين كل المعنيين بالخطة مدركة أهمية الشراكة بين أطراف التنمية الثلاثة وهي: القطاع العام ممثلاً بالوزارات والمؤسسات الحكومية، والقطاع الأهلي ممثلاً بمنظمات المجتمع المدني والجامعات، والقطاع الخاص ممثلاً بالغرف التجارية والصناعية ومنتدى رجال الأعمال والصناعيين. حيث عقدت سلسلة من الاجتماعات التشاورية على الصعيد القطاعي، وتم تكليف العديد من الخبراء وذوي الاختصاص وتقديم أوراق عمل لتكون قاعدة للنقاش.

ونظمت وزارة التخطيط بالتعاون مع الخبراء ومسؤولي القطاعات المختلفة إحدى وعشرين ورشة عمل متخصصة، حيث حددت الرؤية الوطنية على المستويات الطويلة، والمتوسطة وقصيرة المدى، وتم الاتفاق على الأهداف الإستراتيجية و المرحلية، وجرى عقد مؤتمرات وطنيين لإقرار هيكلية وإطار وأهداف الخطة المتوسطة المدى 2004-2006، وتمت الاستفادة من عملية التحضير لمنتدى العربي الدولي برعاية الاسكوا لعام 2004 حول إعادة التأهيل والتنمية في الأرض الفلسطينية المحتلة.

وقد تم تبني الخطة متوسطة المدى 2004-2006، والتي تتمتع بمرونة عالية بسبب الظروف والمتغيرات السياسية المحيطة، واستحدثت آلية لمراجعة الخطة بشكل سنوي وعند مراجعتها في نهاية العام 2004 أخذت بعين الاعتبار الأهداف الإنمائية للألفية. وقد صدرت الخطة متوسطة المدى 2005 - 2007 والتي كانت أكثر استجابة للأهداف الألفية.

وقد أوصت اللجنة التوجيهية الوطنية الفلسطينية لأهداف الألفية في اجتماعها الثاني لمجلس الوزراء بتبني أهداف ومؤشرات التنمية الألفية. وبتاريخ 2005/9/20 تبنى مجلس الوزراء الفلسطيني الأهداف الألفية للتنمية.

في نهاية العام 2005 اعيد تقييم الخطة آخذة بعين الاعتبار التغيرات السياسية، وأهمها الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة، وعودة أراضي القطاع للسيطرة الفلسطينية وقرار مجلس الوزراء تبني الأهداف الألفية للتنمية. وبعد ذلك صدرت الخطة 2006 - 2008 وكانت أكثر انسجاماً مع أهداف الألفية بل شاملة لمعظم أهداف الألفية ومؤشراتها حسب ما اتفق عليها دولياً، إلا أن الخطة حددت مجموعة من الأولويات ذات العلاقة بالظروف الخاصة التي تمر بها الأراضي الفلسطينية الناجمة عن الاحتلال وسياساته التدميرية.

إلا أن الظروف السياسية السائدة وفرض الحصار الاقتصادي والمالي والسياسي على الشعب الفلسطيني منذ مطلع هذا العام حالت دون تنفيذ الخطة حتى الآن، وبات التركيز في عمل السلطة الوطنية الفلسطينية على دعم المشاريع ذات الطابع الاغاثي الطارئ. ويمكن تلخيص أهم المعوقات التي أحالت دون تنفيذ الخطة علاوة على ممارسات الاحتلال التدميرية في الآتي:

- اعتماد الخطة متوسطة المدى بشكل كامل على تمويل الدول المانحة.
- الإضراب العام لموظفي السلطة الوطنية الفلسطينية.
- الحصار الاقتصادي والسياسي المفروض على السلطة الوطنية الفلسطينية.
- الخلاف السياسي بين الفصائل الفلسطينية على السلطة، وعدم التوصل إلى اتفاق يؤدي إلى الاستقرار السياسي.
- تدني عوائد السلطة الوطنية الفلسطينية من الضرائب المحلية، والضرائب التي تجبها السلطات الإسرائيلية لصالح السلطة الوطنية الفلسطينية، واحتجازها لدى إسرائيل.

وهناك العديد من الأسباب الأخرى التي حالت دون تحقيق الخطة.

• الرقابة والتقييم:

من الخطوات المهمة التي تبنتها السلطة الفلسطينية لتقييم ومؤسسة الخطة متوسطة المدى والتقدم في تحقيق الأهداف الألفية هي:

- تأسيس وحدة خاصة في وزارة التخطيط لمراقبة تنفيذ الخطة متوسطة المدى
- تبني آلية لمراقبة وتقييم سير التقدم في تحقيق الأهداف الألفية الإنمائية (PalInfo) في العام 2005 تم تبني آليات لرصد ومراقبة تنفيذ الخطة بالتنسيق مع الجهات المعنية وتحديد المؤشرات التي ستستخدم في قياس التطور في تنفيذ الخطة، إلا أن الظروف السياسية السائدة وفرض الحصار الاقتصادي والمالي والسياسي على الشعب الفلسطيني منذ مطلع هذا العام حالت دون تنفيذ الخطة حتى الآن، وبات التركيز في عمل السلطة الوطنية الفلسطينية على دعم المشاريع ذات الطابع الإغاثي الطارئ، وتطبيقاً لمبدأ الشفافية والمحاسبة قام مجلس الوزراء بتكليف وزارة التخطيط بإنشاء وحدة خاصة بالرقابة مهمتها رصد وتقييم التقدم الحاصل في تحقيق الخطة متوسطة المدى لأهدافها المحددة مسبقاً، وتفعيل دور وحدات الرقابة في المؤسسات الرسمية لتمارس دوراً رقابياً مهنيّاً لتحقيق الأهداف القطاعية المختلفة ذات العلاقة بالخطة متوسطة المدى.

وفي آب 2005 تم توقيع اتفاقية برنامج DevInfo بين فريق الأمم المتحدة وبين السلطة الوطنية الفلسطينية ممثلة الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ووزارة التخطيط الفلسطينية. بناءً عليه تولت وزارة التخطيط رئاسة اللجنة التوجيهية والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطينية رئاسة اللجنة الفنية لمشروع PalInfo في الأراضي الفلسطينية. وتم الإصدار الأول لقرص مدمج (PalInfo1) والذي يحتوي على قاعدة بيانات مؤشرات التنمية للألفية في فلسطين (1995-2005). علماً بان لا يحتوي إلا على 28 مؤشر من مؤشرات التنمية الألفية 48. وتم توزيع قرص مدمج CD مع تقرير أهداف التنمية للألفية في الأراضي الفلسطينية المحتلة - تقرير عن تقدم سير العمل 2005 (التقرير الثاني) والذي صدر عن اللجنة التوجيهية لمشروع PalInfo، كما أوكلت للجنة التوجيهية واللجنة الفنية مهمة توطيد الأهداف الألفية.

ويمكن أن نلخص بأنه إضافة إلى المعوقات الناجمة عن الاحتلال الإسرائيلي، هنالك عوامل موضوعية وفنية أخرى حالت دون وضع آلية رصد ومراقبة فعالة، مثل عدم توفر البيانات

لعشر مؤشرات وعدم توفر البيانات لعشرة مستويات الأقل من المستويات الوطنية حيث لا يمكن رصد التقدم إلا على المستوى الوطني، وذلك يعود لحدثة السلطة الفلسطينية وجهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني، وهذا إلى جانب التكلفة وعدم فعالية السجلات الإدارية في معظم مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية.

4- الخطوات المستقبلية

1-توطين الأهداف الإنمائية للألفية

إن إعلان الألفية هو ميثاق تاريخي بين الأمم في العالم مبينا القيم العالمية للسلام، التنمية، حقوق الإنسان، الأمن والأمان الاجتماعي ويوفر منتدى كامل في كل من السياق السياسي والتنموي للحكومات الملتزمة بتأسيس مجتمع يقوم على مبادئ العدل. إن توطين وتبني أهداف التنمية للألفية هي عملية اتفاق على الأولويات الوطنية والأهداف والغايات ووضع إطار زمني وخط أساسي من خلال إجماع بين الأطراف المعنية في عملية صنع القرار.

هنالك أساس منطقي لتوطين أهداف التنمية للألفية، حيث لكل دولة الحق في توضيح رؤية تنموية وطنية لمستقبلها بالنيابة عن مواطنيها مستنبطة إستراتيجية للتنمية للوصول الى تلك الرؤية واختيار قائمة من السياسات لدعمها. ومن الخطأ بمكان اعتبار الأهداف الألفية مقياس واحد لكل الدول والمجتمعات في العالم ولكن توفر أهداف التنمية للألفية مجموعة من المعايير في دعم الرؤية التنموية الوطنية وأهداف قابلة للقياس ومرتبطة بجدول زمني. فإن توطين الأهداف يمكن أن تلعب دورا مهما في تنمية جهد وطني في التنمية منسق وخصوصا في ظل غياب أهداف وطنية متنسقة وقابلة للقياس.

يجب أن تقوم المنهجية الرئيسية لعملية التوطين على أساس قاعدة واسعة من التشاورات والمشاركة من كل قطاعات المجتمع. وبينما تتولى السلطة القيادة في المسؤولية بالشراكة مع فريق الأمم المتحدة في البلاد من خلال اللجنة التوجيهية لأهداف التنمية للألفية، فإن هذه المسؤولية هي بالأساس لجميع أصحاب الشأن من المؤسسات الوطنية والمجتمع المدني والقطاع الخاص .

يجب مراجعة ومناقشة الإستراتيجيات القطاعية الموجودة والغايات والأهداف للوصول إلى نتيجة مجمع عليها. ويجب على السلطة أن تلزم نفسها رسمياً في القطاع العام لتبني الأهداف والغايات التي تنتج من عملية توطين أهداف التنمية للألفية في عملية التخطيط للتنمية في فلسطين، هذا يعني خطة التنمية متوسطة المدى والمراجعات المتسلسلة للخطة.

علاوة على ما ذكر هنالك جهود وطنية تبذل من أجل توطين الأهداف الألفية وذلك بدمجها مع الأهداف الوطنية ذات الأولوية لتحقيقها. ومن أهمها إزالة الاحتلال وتصليح الاختلال الهيكلي في الاقتصاد الفلسطيني. وهنالك مؤشرات مختلفة يتم مناقشتها على الصعيد الوطني مثل إعادة تأهيل الأسرى المحررين والمعوقين بسبب الاحتلال (جرحي الانتفاضة) ورعاية أسر الشهداء والأسرى وإعادة تأهيل الأراضي التي سينسحب منها الاحتلال واثار جدار العزل العنصري، مع العلم بان هنالك عدد محدود من المؤشرات تمت معالجتها على صعيد جندي (مثل التعليم وتمكين المرأة) وعلى صعيد مناطقي (مؤشرات تحقيق بيئة مستدامة).

2- تكلفة تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

تتطلع السلطة الفلسطينية من الانتهاء من عملية التوطين لتقوم بنفس الوقت في حساب تكلفة الإجراءات التي تقودنا إلى الوصول إلى الأهداف التي تم توطينها للتنمية. وتعتبر التكلفة الناحية التي تتبع عملية التوطين الناجحة. ومن ناحية أخرى، فإنه يتطلب تقييماً واضحاً للموارد الموجودة والإستراتيجيات والبرامج المستخدمة والمخطط لها في المستقبل للوصول إلى تلك الأهداف. التكلفة تعتمد بشكل جوهري على المدى والإطار الزمني للتوطين، والحاجات لفحص مراجعة النفقات العامة ونموذج التجارب الماضية لتأثير الاستثمار العام وعمل تقديرات مستقبلية لتكلفة إنجاز أهداف القطاعات. وغالباً ما تكون التكاليف مضاعفة أو متداخلة بسبب القضايا القطاعية المتداخلة وبالتالي تمثل التكلفة تحديات منهجية.

تتوقف كلفة تحقيق أهداف الألفية على الخيارات الإستراتيجية المتعلقة بالسياسات الصديقة للفقراء وتوفر الخدمات الاجتماعية الأساسية. على سبيل المثال إن إنتاج الأدوية وطنياً أقل كلفة من الأدوية المستوردة من الشركات صاحبة حقوق براءات الاختراع؛ والمدارس النهارية أقل كلفة من المدارس "الداخلية"، والمبادرات المستندة إلى المشاركة المحلية أقل كلفة من تلك التي تقوم على أساس تدخلات المؤسسات المركزية. بعض التدخلات تجمع في الوقت نفسه بين الكلفة القليلة والنتائج الكبيرة. ولكن خيار إستراتيجي كلفة مختلفة ووظيفة مختلفة.

أن القيام بالاختيار المناسب من شأنه أن يقلل من كلفة تحقيق أهداف الألفية الوطنية. ولكن من يستطيع القيام بذلك هم الأطراف الوطنيون في إطار إستراتيجية وطنية للتنمية، تأخذ بعين الاعتبار السياسات الكلية (الماكرو) اقتصادية والسياسات القطاعية. لا يمكن أن تكون هناك وصفة واحدة للقيام بحساب الكلفة صالحة لكل البلدان ولكل الظروف.

وحساب كلفة تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ممكن أن يكون عن طريق حساب تكلفة المشاريع التي ممكن أن تؤدي إلى تحقيق أهداف التنمية الألفية مع الأخذ بعين الاعتبار الظروف التي من شأنها أن تطرأ أثناء عمليات التنفيذ. ويجب التركيز على حساب تكلفة المدخلات اللازمة لتحقيق تنفيذ المشاريع وتقييم نتائج هذه المشاريع والتي تؤدي إلى الاقتراب من تحقيق الأهداف العامة للألفية.

أما على صعيد تقدير كلفة تحقيق الأهداف الألفية الإنمائية، فقد أوصت اللجنة التوجيهية لتقرير تقدم سير العمل في الأهداف الألفية بان تقوم لجنة مختصة بوضع تقدير للتكلفة الوفاء بالأهداف الألفية حتى يتم دمجها في الميزانية الوطنية. ولا زالت في مرحلة النقاش ولم يتم حتى يومنا هذا وضع تكاليف تحقيق الأهداف على الصعيد الوطني.

الدور المنوط بمؤسسات المجتمع المدني في حملة الأهداف الألفية للتنمية

د. حمدي الخواجا/مركز الديمقراطية وحقوق العاملين

منح إعلان الألفية للأمم المتحدة فرصة كبيرة لتفعيل الشراكة والتحالف في مسيرة تحقيق الأهداف الألفية للتنمية بين الجهات البرلمانية ومنظمات المجتمع المدني والحركات الاجتماعية والقطاع الخاص ووكالات الأمم المتحدة والحكومات المعنية. لكن الواقع في الوطن العربي يختلف عن الدور المطلوب لمنظمات المجتمع المدني كما جاء في الإعلان المشار إليه، الشيء الذي أكد عليه مؤتمر بيروت الإقليمي الذي نظمته شبكة المنظمات العربية غير الحكومية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في نيسان من العام 2004، حيث عبر فيه ممثلو منظمات المجتمع المدني العربية عن سخط شديد حول واقع الشراكة مع الجهات الرسمية تجاه تحقيق أو مراقبة تحقيق هذه المؤشرات. وأشار كثيرون منهم إلى أنه كان قد تم تهميش الحركات الاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني العربية وإقصائها عن آلية إعداد التقارير الوطنية في كل من المغرب ومصر وتونس. وحتى في البلدان التي شهدت مساحة معينة من الشراكة مع هذه الجهات، كالسودان ولبنان، حيث أكد المشاركون من هاتين الدولتين أن هناك فجوة قائمة بين منظمات المجتمع المدني وأجهزة الأمم المتحدة⁶.

من جانب آخر، ساد الاعتقاد بين ممثلي الحكومات العربية في المؤتمر أعلاه أن إعداد تقرير وطني ما هو إلا مرادف لإعداد التقرير الدولي، وبالتالي يتم احتكار آلية إعداده من قبل الحكومات، مع تفويض لمنظمات ووكالات الأمم المتحدة المختلفة والوزارات المعنية بإعداده، معتمدين في استقاء البيانات على هذه الجهات، مهمشين منظمات المجتمع المدني، ودورها في هذه الآلية.

ويؤكد على ذلك، التحقيق الذي نشره معهد شمال - جنوب بكندا بالتعاون مع الفيدرالية لجمعيات الأمم المتحدة، والذي تم فيه استفتاء 270 منظمة غير حكومية في 82 دولة، وقد

⁶ فضاء الجمعيات، أهداف الألفية للتنمية، اشغال الندوة الوطنية 9 و 10 اكتوبر 2004، الرباط/المغرب

نشر التقرير بعنوان "نحن الشعوب". من بين النتائج التي برزت: وجود عدم معرفة نسبية لإعلان الألفية ولأهداف الألفية للتنمية مع تفاوت في ذلك بين الأقاليم. وأشارت النتائج أن منظمات المجتمع المدني كانت شبه غائبة في الاستشارات والمساهمة خلال مسلسلات واعداد التقارير أو تقييمها. وينطبق هذا الامر ايضا على مساهمتها في النهوض بأهداف الألفية للتنمية والتي لم تتجاوز 14%.

العمل المدني المشترك توحده أهداف الألفية للتنمية:

- انطلاقا من أمثلة ملموسة ، فان منظومات دولية وإقليمية ومحلية قد أوجدت من قبل المجتمعات المدنية بغية الانخراط في الأهداف الألفية للتنمية⁷. من تلك الأمثلة:
1. على الصعيد العالمي: الراصد الاجتماعي "social watch" الذي ينجز من بين أشياء أخرى تقريرا عالميا حول أهداف الألفية للتنمية
 2. على الصعيد الإقليمي: فهناك مثلا شبكات (شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية) وائتلافات (ائتلافات مكافحة الفقر مثلا) في أفريقيا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وقد عقدت عدة لقاءات إقليمية في هاتين المنطقتين.
 3. على الصعيد الوطني: اسهمت شبكات المجتمع المدني في كل من لبنان والمغرب بجهود كبيرة في إعداد التقارير الوطنية والموازية ومراقبة التقدم في مؤشرات الألفية للتنمية.

مشاركة المجتمع المدني الفلسطيني في حملة أهداف الألفية للتنمية

بخلاف الواقع في كثير من الدول العربية فان المجتمع المدني الفلسطيني له من الحريات ما يمكنه من فرض حقيقة وجوده ودوره على الساحة الوطنية بجميع مكوناتها، بل بإمكانه فرض تغييرات على الأرض وقد حاول ونجح في كثير من الأمور ذات العلاقة بالواقع الفلسطيني. إلا أن ذلك لم يكن موجودا في التمثيل القائم لمؤسسات المجتمع المدني في اللجان الوطنية ذات العلاقة بأهداف الألفية، فما هو إلا تمثيل صوري، يفتقد إلى تصورات واضحة لمستوى مثل هذه الشراكة بين تلك المؤسسات والجهات الرسمية في فلسطين، وأيضا يفتقد إلى رؤى مشتركة نحو دور معين في المحاولات السابقة التي تمت باتجاه عجلة التنمية او حتى إصدار التقارير او مراقبة تحقيق التنمية. وعلى ما يبدو ان الشراكة ايضا ضعيفة بين

⁷ انظر ايضا فضاء الجمعيات 2004، مصدر سابق

الحكومة (التي يجب عليها أن تقوم بوضع الخطط لتحقيق الأهداف الإنمائية من جانب، وان تصدر مؤشرات المراقبة بشكل نزيه وفعال، والتي يستبقها توطين لهذه المؤشرات) وبين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي اخذ على عاتقه إصدار التقرير الأول في العام 2002 والتقرير الثاني في العام 2005 من الفه الى يائه، مع القليل من مشاركة بعض الجهات الأعضاء في اللجنة الوطنية لمؤشرات الالفية للتنمية. فعلى ما يبدو ان الشراكات بين الاطراف المختلفة في فلسطين نحو تحقيق/مراقبة/ مناقشة الأهداف غير مكتملة الأعمدة بسبب الانفرادية التي تعاني منها المؤسسات الفلسطينية وأيضاً الدولية على حد سواء، وربما يكون السبب الآخر اختلاف الرؤى التنموية وتباين القدرات والمعارف والامكانيات بين المؤسسات المختلفة التي من المفترض ان تشارك في إعداد التقارير التنموية او مراقبة المؤشرات. فالسلطة الوطنية الفلسطينية طغى عليها مبدأ التوظيف السياسي للعاملين فيها دون الالتفات كثيرا الى الكفاءات والقدرات، اما مؤسسات المجتمع المدني الفلسطينية فايضا عاشت وتعيش حالة تتصف بالتنافسية والفردية والاكتفاء بأهدافها المحدودة التي لا تقع ضمن أهداف شمولية وطنية واسعة ومشتركة.

في السابق شاركت مجموعة من مؤسسات المجتمع المدني في عدة لجان وطنية، على رأسها اللجنة الوطنية لمكافحة الفقر، حيث تشكلت من عدة جهات رسمية ودولية الى جانب مجموعة من مؤسسات المجتمع المدني (شبكات، واتحاد عمالي، وجامعات). وفي اللجنة الوطنية لأهداف الألفية للتنمية التي تشكلت من مؤسسات رسمية وأخرى دولية، شاركت شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية وجامعة بيرزيت والهلال الاحمر الفلسطيني فيها كاعضاء.

وبالرغم من هذه المشاركة إلا انه لم يقم المجتمع المدني الفلسطيني في لجنة الاهداف الالفية للتنمية، وهي الأدوار التي لا بد أن تضطلع بها مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني مثل:

- حشد الرأي العام لأهمية أهداف الألفية للتنمية
- مراقبة التقدم الحاصل على المؤشرات
- صياغة مطالب ومقترحات تحت صانعي القرار على تحمل مسؤولية التزامهم بتطبيق هذه الأهداف.
- بناء الأهداف وبرامج العمل في مؤسسات المجتمع المدني على قاعدة المشاركة في تحقيق هذه الأهداف.

- توسيع دائرة النقاش حول الدور التنموي لمؤسسات المجتمع المدني وتحديدًا فيما يخص أهداف الألفية، وخصوصًا بين الأطراف الثلاثة (السلطة الوطنية، منظومة الأمم المتحدة، مؤسسات المجتمع المدني).
- إصدار التقارير الموازية، حيث تم إصدار تقريرٍ تقدم لأهداف الألفية حتى الآن، ولم يكن هناك أي توجه من قبل المجتمع المدني الفلسطيني نحو إصدار تقرير مواز.

الخاتمة

من خلال اللقاءات التي عقدت مع بعض ممثلي المجتمع المدني الفلسطيني وآخرين في اللجنة الوطنية لأهداف الألفية للتنمية تبين بشكل لا يترك مجالاً للشك أن دور المجتمع المدني في اللجنة كان محدوداً على جميع الصعد، والسبب وراء ذلك يعود إلى ضعف التنسيق المشترك بين المجتمع المدني الفلسطيني وغياب رؤاه التنموية على صعيد الوطن. حيث قليله هي تدخلات المجتمع المدني في السياسة العامة للسلطة، ولكن في المقابل تكثرت المشاريع الخدمائية التي ينفذها المجتمع المدني على الأرض. وبينهما غاب العمل المدني المشترك. كل ذلك انعكس بشكل كبير على دور المجتمع المدني في صنع القرار ومن ذلك الخطط المستقبلية وعلى رأسها التي لها علاقة بأهداف الألفية للتنمية.

فإلى جانب الدعوة إلى بناء مجتمع مدني فلسطيني فاعل ومؤثر في التخطيط الاستراتيجي على الأصعدة الاجتماعية والاقتصادية، مطلوب من السلطة الوطنية الفلسطينية الاعتراف بشراكة حقيقية مع المجتمع المدني الفلسطيني لتخطي العقبات وبناء الذات الفلسطيني.

أما على صعيد الأهداف الألفية للتنمية فمطلوب عدد من الخطوات المطلوبة من المجتمع المدني الفلسطيني وفي مقدمتها تشكيل لجنة وطنية هدفها تفعيل المشاركة في السياسات العامة والخطط المستقبلية ومنها اللجنة الوطنية لأهداف الألفية.

أعضاء/حلفاء الائتلاف

المؤسسة/النقابة		المؤسسة/النقابة	
الضفة الغربية			
شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية	.2	مركز الديمقراطية وحقوق العاملين: المنسق العام للائتلاف	.1
جمعية الإغاثة الطبية الفلسطينية	.4	تجمع النقابات الديمقراطية المستقلة	.3
مركز الدراسات النسوية	.6	الحملة الشعبية لمقاومة الجدار	.5
جمعية الهيدرولوجيين الفلسطينيين	.8	جمعية المرأة العاملة للتنمية	.7
الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية	.10	مركز جنين للثقافة والإبداع	.9
منتدى شارك الشبابي	.12	مركز إبداع المعلم	.11
اتحاد المعاقين	.14	مركز المرأة للإرشاد القانوني	.13
القوى الوطنية والإسلامية	.16	معهد الأبحاث التطبيقية (أريج)	.15
الهيئة الفلسطينية لتنمية قدرات ومواهب الشباب الفلسطيني (شعاع)	.18	مؤسسة هينرش بل	.17
اتحاد جمعيات المزارعين الفلسطينيين	.20	مركز أبحاث الأراضي والمسكن	.19
اتحاد لجان العمل الزراعي	.22	المركز العربي للتطوير الزراعي (أكاد)	.21
جمعية العائلة الفلسطينية الخيرية	.24	المركز الفلسطيني للاتصال والتنمية	.23
جمعية التربية الخيرية	.26	الهيئة الوطنية للعدالة الاجتماعية (الحركة الاجتماعية)	.25
الجمعية التعاونية لتنمية الثروة الحيوانية	.28	جمعية لاجئين الأغوار الوسطى/النصارية	.27
مركز العودة لرعاية الطفولة والشباب	.30	المركز الفلسطيني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية	.29
جمعية العمل النسوي	.32	تفزيون وطن	.31

المؤسسة/ النقابة		المؤسسة/ النقابة	
قطاع غزة			
المركز العربي للتطوير الزراعي	.34	شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية	.33
جمعية اتحاد لجان العمل الزراعي	.36	مركز الأبحاث والدراسات القانونية	.35
جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني	.38	مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان	.37
نقابة الصيادين	.40	طاقم شؤون المرأة	.39
نقابة العاملين في وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	.42	مركز الميزان لحقوق الإنسان	.41
النقابة العامة للعاملين بالبتروكيماويات والغاز	.44	جمعية مركز الشباب الفلسطيني	.43
النقابة العامة للعاملين في الخدمات الصحية	.46	لجنة العاملين في بلدية خان يونس	.45
نقابة الخدمات العامة	.48	لجان عمال المحررات	.47
نقابة الخدمات التعليمية	.50	لجنة العاملين في الهلال الأحمر - مستشفى القدس الطبي	.49
اتحاد اللجان العمالية المستقلة	.52	اللجنة العليا للتمويل والاستثمار	.51
منتدى شارك الشبابي	.54	جمعية أرض الرباط الإغاثية	.53
جمعية العطاء لليتيم الفلسطيني	.56	جمعية الحياة للتنمية الاجتماعية الخيرية	.55
جمعية القدس لتنمية المواصي	.58	جمعية الحياة للنهضة الأسرية	.57
جمعية الإغاثة الزراعية	.60	جمعية تنمية المرأة الريفية	.59
جمعية شرق غزة لإنماء الأسرة	.62	جمعية الإغاثة الطبية الفلسطينية	.61